

مُخْتَصَرٌ

# فِي أُصُولِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ

تأليف

الشيخ العلامة / عبدالرحمن بن ناصر عبد الله السعدي

ت ١٣٧٦ هـ

الناشر

مكتبة الأهل البيت (ع) في جدة





بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمةُ المُؤَلِّفِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العالمين، وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَاتَّبَاعِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ؛  
أَمَّا بَعْدُ:

فَهَذَا مُخْتَصَرٌ جِدًّا فِي أُصُولِ الْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ، وَالْأُصُولِ الْكَبِيرَةِ الْمُهَمَّةِ، اقْتَصَرْنَا  
فِيهَا عَلَى مُجَرِّدِ الْإِشَارَةِ وَالتَّيْبِيهِ، مِنْ غَيْرِ بَسْطٍ لِلْكَلامِ، وَلَا ذِكْرٍ أَدَلَّتْهَا، أَقْرَبُ مَا  
يَكُونُ لَهَا مِنْ نَوْعِ الْفَهْرِسْتِ لِلْمَسَائِلِ؛ لِتُعْرَفَ أُصُولُهَا وَمَقَامُهَا، وَمَحَلُّهَا مِنَ  
الدِّينِ، ثُمَّ مَنْ لَهُ رَغْبَةٌ فِي الْعِلْمِ يَطْلُبُ بَسْطَهَا وَبَرَاهِينَهَا مِنْ أَمَاكِنِهَا، وَإِنْ يَسَّرَ  
اللهُ وَفَسَحَ فِي الْأَجْلِ بَسَطْتُ هَذِهِ الْمَطَالِبَ وَوَضَّحْتُهَا بِأَدَلَّتْهَا.



## الأصل الأول: التوحيد

حدُّ التَّوْحِيدِ الْجَامِعُ لِأَنْوَاعِهِ هُوَ: اِعْتِقَادُ الْعَبْدِ، وَإِيْمَانُهُ بِتَفَرُّدِ اللَّهِ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ، وَإِفْرَادُهُ بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ.

فَدَخَلَ فِي هَذَا تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: الَّذِي هُوَ اِعْتِقَادُ انْفِرَادِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ بِالْحَلْقِ، وَالرِّزْقِ، وَأَنْوَاعِ التَّدْبِيرِ.



وَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: وَهُوَ إِثْبَاتُ مَا أَثْبَتَهُ لِنَفْسِهِ، وَأَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ مِنْ  
الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى، وَالصِّفَاتِ الْكَامِلَةِ الْعُلْيَا مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَمَثِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ  
تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ.

وَتَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ وَالْعِبَادَةِ: وَهُوَ إِفْرَادُهُ وَحْدَهُ بِأَجْنَاسِ الْعِبَادَةِ، وَأَنْوَاعِهَا،  
وَإِفْرَادُهَا مِنْ غَيْرِ إِشْرَاكِ بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، مَعَ اعْتِقَادِ كَمَالِ الْأُلُوهِيَّةِ.



فَدَخَلَ فِي تَوْحِيدِ الرَّبُّوبِيَّةِ: إِثْبَاتُ الْقَضَاءِ وَالْقَدْرِ، وَأَنَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنَّهُ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ، وَمَا سِوَاهُ فَقِيرٌ إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

وَدَخَلَ فِي تَوْحِيدِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: إِثْبَاتُ جَمِيعِ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى لِلَّهِ تَعَالَى الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَالْإِيمَانُ بِهَا ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ: إِيْمَانٌ بِالْأَسْمَاءِ، وَإِيْمَانٌ بِالصِّفَاتِ، وَإِيْمَانٌ بِإِحْكَامِ صِفَاتِهِ؛ كَالْعِلْمِ بِأَنَّهُ عَلِيمٌ ذُو عِلْمٍ وَيَعْلَمُ كُلَّ شَيْءٍ، قَدِيرٌ ذُو قُدْرَةٍ، وَيَقْدِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، إِلَى آخِرِ مَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُقَدَّسَةِ.



وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ عُلُوِّهِ عَلَى خَلْقِهِ، وَاسْتِوَائِهِ عَلَى عَرْشِهِ، وَنُزُولِهِ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ: إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ الَّتِي لَا يَنْفَكُ عَنْهَا: كَالسَّمْعِ، وَالْبَصْرِ، وَالْعِلْمِ، وَالْعُلُوِّ وَنَحْوِهَا؛ وَالصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ: وَهِيَ الصِّفَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ؛ كَالكَلَامِ، وَالخَلْقِ، وَالرِّزْقِ، وَالرَّحْمَةِ، وَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ، وَالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كَمَا يَشَاءُ، وَأَنَّ جَمِيعَهَا تَثْبُتُ لِلَّهِ مِنْ غَيْرِ تَمَثُّلٍ وَلَا تَعْطِيلٍ، وَأَنَّهَا كُلُّهَا قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ وَهُوَ مَوْصُوفٌ بِهَا.

وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ يَقُولُ وَيَفْعَلُ، وَأَنَّهُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَيَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ إِذَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، لَمْ يَزَلْ بِالْكَلَامِ مَوْصُوفًا، وَبِالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ مَعْرُوفًا.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ: الْإِيمَانُ بِأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّلٌ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، مِنْهُ بَدَأَ وَإِلَيْهِ يَعُودُ، وَأَنَّهُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ حَقًّا، وَأَنَّ كَلَامَهُ لَا يَنْفَدُ وَلَا يَبِيدُ.

وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ: الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ، وَأَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ عَلِيٌّ أَعْلَى، وَأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَمَالِ عُلُوِّهِ وَكَمَالِ قُرْبِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نُعُوتِهِ وَصِفَاتِهِ.

وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ وَأَحْكَامِهَا عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ بِعَظَمَةِ الْبَارِي، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا أَنَّهُ لَا يُبَايِلُهُ أَحَدٌ فِي ذَاتِهِ فَلَا يُبَايِلُهُ أَحَدٌ فِي صِفَاتِهِ.

وَمَنْ ظَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ الْعَقْلِيَّاتِ مَا يُوجِبُ تَأْوِيلَ بَعْضِ الصِّفَاتِ عَلَى غَيْرِ مَعْنَاهَا الْمَعْرُوفِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا.



وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الرَّبُّوبِيَّةِ حَتَّى يَعْتَقِدَ الْعَبْدُ أَنَّ أَفْعَالَ الْعِبَادِ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ، وَأَنَّ مَشِيئَتَهُمْ تَابِعَةٌ لِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

وَأَنَّ لَهُمْ أَفْعَالًا وَإِرَادَةً تَقَعُ بِهَا أَفْعَالُهُمْ؛ وَهِيَ مُتَعَلِّقُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَأَنَّهُ لَا يَتَنَافَى الْأَمْرَانِ: إِثْبَاتُ مَشِيئَةِ اللَّهِ الْعَامَّةِ الشَّامِلَةِ لِلذَّوَاتِ وَالْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ، وَإِثْبَاتُ قُدْرَةِ الْعَبْدِ عَلَى أَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ.

وَلَا يَتِمُّ تَوْحِيدُ الْعَبْدِ حَتَّى يُخْلِصَ الْعَبْدُ لِلَّهِ تَعَالَى فِي إِرَادَتِهِ وَأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، وَحَتَّى يَدَعَ الشُّرَكَ الْأَكْبَرَ الْمُنَافِي لِلتَّوْحِيدِ كُلِّ الْمُنَافَاةِ؛ وَهُوَ أَنْ يَصْرِفَ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَكَمَا لَمْ يَدَعْ الشُّرَكَ الْأَكْبَرَ الْأَصْغَرَ: وَهُوَ كُلُّ وَسِيلَةٍ قَرِيبَةٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الشُّرَكَ الْأَكْبَرِ؛ كَالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَبِالسَّيْرِ الرَّيَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالنَّاسُ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى دَرَجَاتٍ مُتَفَاوِتَةٍ بِحَسَبِ مَا قَامُوا بِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَالْقِيَامِ بِعُبودِيَّتِهِ.

فَأَكْمَلُهُمْ فِي هَذَا الْبَابِ مَنْ عَرَفَ مِنْ تَفَاصِيلِ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَآلَائِهِ وَمَعَانِيهَا الثَّابِتَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَفَهِمَهَا فَهْمًا صَحِيحًا؛ فَاُمْتَلَأَ قَلْبُهُ مِنْ مَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَتَعْظِيمِهِ وَإِجْلَالِهِ، وَمَحَبَّتِهِ، وَالْإِنَابَةَ إِلَيْهِ، وَانْجَذَبَ جَمِيعَ دَوَاعِي قَلْبِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ وَحَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ.

وَوَقَعَتْ جَمِيعُ حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ فِي كَمَا لِ الْإِيمَانِ، وَالْإِخْلَاصِ التَّامِّ الَّذِي لَا يَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْفَاسِدَةِ فَاطْمَأَنَّ إِلَى اللَّهِ مَعْرِفَةً وَإِنَابَةً، وَفِعْلًا وَتَرْكًا، وَتَكْمِيلًا





مختصر في أصول العقائد

جامع شيخ الإسلام ابن تيمية

---

لِنَفْسِهِ وَتَكْمِيلاً لِغَيْرِهِ بِالِدَّعْوَةِ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ، فَسَأَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ  
وَكَرَمِهِ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْنَا بِذَلِكَ.



## الأصل الثاني

الإيمانُ بنبوةِ جميعِ الأنبياءِ عموماً، ونبوةِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خصوصاً  
وهذا الأصلُ مبناه على أن يعتقد ويؤمن بأن جميع الأنبياء قد اختصهم اللهُ بوحيه  
وإرساله، وجعلهم وسائطَ بينه وبين خلقه في تبليغ شرعه ودينه.

وأن الله أيدهم بالبراهين الدالة على صدقهم وصحة ما جاءوا به، وأنهم أكمل  
الخلقِ علماً وعملاً، وأصدقهم وأبرهم، وأكملهم أخلاقاً وأعمالاً.  
وأن الله خصهم بخصائص وفضائل لا يلحقهم فيها أحد، وأن الله برأهم من  
كل خلقٍ رذيلٍ.

وأنهم معصومون فيما يبلغون عن الله تعالى، وأنه لا يستقر في خبرهم وتبليغهم  
إلا الحق والصواب.

وأنه يجب الإيمان بهم، وبكل ما أوثوه من الله، ومحبتهم وتعظيمهم؛ وأن هذه  
الأمور ثابتة لنبينا مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على أكمل الوجوه.

وأنه يجب معرفة جميع ما جاء به من الشرع جملةً وتفصيلاً، والإيمان بذلك،  
والتزام طاعته في كل شيء؛ بتصديق خبره، وامتنال أمره، واجتناب نهيه.

ومن ذلك أنه خاتم النبيين؛ قد نسخت شريعته جميع الشرائع، وأن نبوته  
وشريعته باقية إلى قيام الساعة، فلا نبي بعده، ولا شريعة غير شريعته في أصول  
الدين وفروعه.



وَيَدْخُلُ فِي الْإِيْمَانِ بِالرُّسُلِ الْإِيْمَانُ بِالْكِتَابِ؛ فَالْإِيْمَانُ بِمُحَمَّدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقْتَضِي الْإِيْمَانُ بِكُلِّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ أَلْفَاظُهَا وَمَعَانِيهَا، فَلَا يَتِمُّ الْإِيْمَانُ بِهِ إِلَّا بِذَلِكَ.

وَكُلُّ مَنْ كَانَ أَعْظَمَ عِلْمًا بِذَلِكَ، وَتَصَدِيقًا وَاعْتِرَافًا وَعَمَلًا، كَانَ أَكْمَلَ إِيْمَانًا. وَالْإِيْمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْقَدَرِ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ.



وَمِنْ تَمَامِ الْإِيمَانِ بِهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ عَقْلِيٌّ، أَوْ حِسِّيٌّ عَلَى خِلَافِهِ كَمَا لَا يَقُومُ دَلِيلٌ نَقْلِيٌّ عَلَى خِلَافِهِ فَالْأُمُورُ الْعَقْلِيَّةُ، أَوْ الْحِسِّيَّةُ النَّافِعَةُ مَجْدُ دَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مُثَبَّتَةٌ لَهَا، حَاطَّةٌ عَلَى تَعَلُّمِهَا وَعَمَلِهَا، وَغَيْرُ النَّافِعِ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ لَيْسَ فِيهَا مَا يَنْفِي وُجُودَهَا، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ الشَّرْعِيُّ يَنْهَى وَيَذُمَّ الْأُمُورَ الضَّارَّةَ مِنْهَا.

وَيَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بَلْ وَسَائِرِ الرُّسُلِ.



## الأصل الثالثُ : الإيمانُ باليومِ الآخرِ

فكُلُّ ما جاءَ به الكتابُ والسُّنةُ مما يكونُ بعدَ الموتِ فإنَّه منَ الإيمانِ باليومِ الآخرِ؛ كأحوالِ البرزخِ، وأحوالِ يومِ القيامةِ، وما فيها منَ الحسابِ والثَّوابِ والعقابِ، والشَّفاعةِ، والميزانِ، والصُّحفِ المأخوذةِ باليمينِ والشِّمالِ، والصِّراطِ، وأحوالِ الجنةِ والنَّارِ، وأحوالِ أهلِها، وأنواعِ ما أعدَّ اللهُ فيها لأهلِها إجمالاً وتَفصيلاً، فكلُّ ذلكَ داخلٌ في الإيمانِ باليومِ الآخرِ.



## الأصل الرابع : مسألة الإيمان

فَأَهْلُ السُّنَّةِ يَعْتَقِدُونَ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ تَصَدِيقُ الْقَلْبِ الْمُتَضَمِّنِ لِأَعْمَالِ الْجَوَارِحِ فَيَقُولُونَ: الْإِيمَانُ اعْتِقَادَاتُ الْقُلُوبِ وَأَعْمَالُهَا، وَأَعْمَالُ الْجَوَارِحِ، وَأَقْوَالُ اللِّسَانِ، وَأَنَّهَا كُلُّهَا مِنَ الْإِيمَانِ. وَأَنَّ مَنْ أَكْمَلَهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا فَقَدْ أَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ انْتَقَصَ شَيْئًا مِنْهَا فَقَدْ انْتَقَصَ مِنْ إِيْمَانِهِ.

وَهَذِهِ الْأُمُورُ بَضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً؛ أَعْلَاهَا: قَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَدْنَاهَا: إِمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ.

وَيُرْتَبُونَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنَّ النَّاسَ فِي الْإِيمَانِ دَرَجَاتٌ: مُقَرَّبُونَ، وَأَصْحَابُ يَمِينٍ، وَظَالِمُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، بِحَسَبِ مَقَامَاتِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَالْإِيمَانِ. وَأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ فَمَنْ فَعَلَ مُحَرَّمًا، أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا نَقَصَ إِيْمَانَهُ الْوَاجِبُ، مَا لَمْ يُتَّبَعْ إِلَى اللَّهِ.

وَيُرْتَبُونَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنَّ النَّاسَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: مِنْهُمْ مَنْ قَامَ بِحُقُوقِ الْإِيمَانِ كُلِّهَا فَهُوَ الْمُؤْمِنُ حَقًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ تَرَكَهَا كُلَّهَا فَهَذَا كَافِرٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْهُمْ مَنْ فِيهِ إِيْمَانٌ وَكُفْرٌ، أَوْ إِيْمَانٌ وَنِفَاقٌ، أَوْ خَيْرٌ وَشَرٌّ، فَفِيهِ مِنْ وِلَايَةِ اللَّهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِكِرَامَتِهِ بِحَسَبِ مَا مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ، وَفِيهِ مِنْ عِدَاوَةِ اللَّهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ لِعُقُوبَةِ اللَّهِ بِحَسَبِ مَا ضَيَّعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ.



وَيُرْتَّبُونَ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ أَنَّ كِبَائِرَ الذُّنُوبِ، وَصَغَائِرَهَا الَّتِي لَا تَصِلُ بِصَاحِبِهَا إِلَى الْكُفْرِ تُنْقِصُ إِيْمَانَ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ، وَلَا يَخْلُدُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

وَلَا يُطْلَقُونَ عَلَيْهِ الْكُفْرَ كَمَا تَقُولُ الْخَوَارِجُ، أَوْ يَنْفُونَ عَنْهُ الْإِيْمَانَ كَمَا تَقُولُهُ الْمُعْتَرِلَةُ، بَلْ يَقُولُونَ: هُوَ مُؤْمِنٌ بِإِيْمَانِهِ فَاسْتَقْبِكَبِيرَتِهِ؛ فَمَعَهُ مُطْلَقُ الْإِيْمَانِ، وَأَمَّا الْإِيْمَانُ الْمَطْلُوقُ فَيَنْفَى عَنْهُ.

وَبِهَذِهِ الْأُصُولِ يَخْصُلُ الْإِيْمَانُ بِجَمِيعِ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ، وَأَنَّ التَّوْبَةَ تَجِبُ مَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ مَنْ ارْتَدَّ وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَمَنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ.

وَيُرْتَّبُونَ أَيْضاً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ صِحَّةَ الْاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِيْمَانِ فَيَصِحُّ أَنْ يَقُولَ أَنَا مُؤْمِنٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - لِأَنَّهُ يَرْجُو مِنَ اللَّهِ تَعَالَى تَكْمِيلَ إِيْمَانِهِ فَيَسْتَشْنِي لِذَلِكَ، وَيَرْجُو الثَّبَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْمَمَاتِ فَيَسْتَشْنِي مِنْ غَيْرِ شَكٍّ مِنْهُ بِحُصُولِ أَصْلِ الْإِيْمَانِ.

وَيُرْتَّبُونَ أَيْضاً عَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنَّ الْحُبَّ وَالْبُغْضَ أَصْلُهُ وَمِقْدَارُهُ تَابِعٌ لِلْإِيْمَانِ وَجُوداً وَعَدَمًا، وَتَكْمِيلًا وَنَقْصًا، ثُمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ الْوَلَايَةَ وَالْعِدَاوَةَ؛ وَهَذَا مِنَ الْإِيْمَانِ الْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ، وَالْوَلَايَةُ لِلَّهِ وَالْعِدَاوَةُ لِلَّهِ.



وَيَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَلَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِهِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً مَحَبَّةُ اجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْحَثُّ عَلَى التَّالْفِ وَالتَّحَابِّ وَعَدَمِ التَّقَاطُعِ.

وَيَبْرَأُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ التَّعَصُّبَاتِ وَالتَّفَرُّقِ وَالتَّبَاغُضِ، وَيَرُونَ أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الْإِيمَانِ، وَلَا يَرُونَ الْاِخْتِلَافَ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي لَا تَصِلُ إِلَى كُفْرٍ، أَوْ بَدْعَةٍ مُوجِبَةٍ لِلتَّفَرُّقِ.

وَيَتَرْتَّبُ عَلَى الْإِيمَانِ مَحَبَّةُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِحَسَبِ مَرَاتِبِهِمْ وَعَمَلِهِمْ، وَأَنَّ لَهُمْ مِنَ الْفَضْلِ وَالسَّوَابِقِ وَالْمَنَاقِبِ مَا فَضَّلُوا بِهِ عَنْ سَائِرِ الْأُمَّةِ. وَيَدِينُونَ بِمَحَبَّتِهِمْ وَنَشْرِ فَضَائِلِهِمْ، وَيُمْسِكُونَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَتَمُّهُمْ أَوْلَى الْأُمَّةِ بِكُلِّ خَصْلَةٍ حَمِيدَةٍ، وَأَسْبَقُهُمْ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ، وَأَبْعَدُهُمْ عَنْ كُلِّ شَرٍّ. وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْأُمَّةَ لَا تَسْتَعِينِي عَنْ إِمَامٍ يُقِيمُ لَهَا دِينَهَا وَدُنْيَاهَا، وَيَدْفَعُ عَنْهَا عَادِيَةَ الْمُعْتَدِينَ.

وَلَا تَتِمُّ إِمَامَتُهُ إِلَّا بِطَاعَتِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَيَرُونَ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الْإِيمَانُ إِلَّا بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ، وَإِلَّا بِاللِّسَانِ، وَإِلَّا فَبِالْقَلْبِ، عَلَى حَسَبِ مَرَاتِبِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَطُرُقِهِ الْمَرْعِيَّةِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَيَرُونَ الْقِيَامَ بِكُلِّ الْأُصُولِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ مِنْ تَمَامِ الْإِيمَانِ وَالِدِّينِ، وَمِنْ تَمَامِ هَذَا الْأَصْلِ.





## الأصل الخامس: طريقهم في العلم والعمل

وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ يَعْتَقِدُونَ، وَيَلْتَزِمُونَ أَنْ لَا طَرِيقَ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى كَرَامَتِهِ إِلَّا بِالْعِلْمِ النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، فَالْعِلْمُ النَّافِعُ هُوَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَيَجْتَهِدُونَ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِيهَا، وَالتَّفَقُّهِ فِيهَا أُصُولًا وَفُرُوعًا. وَيَسْلُكُونَ جَمِيعَ طُرُقِ الدَّلَالَاتِ فِيهَا: دَلَالَةَ الْمُطَابَقَةِ، وَدَلَالَةَ التَّضَمُّنِ، وَدَلَالَةَ الْإِلْتِزَامِ، وَيَبْذُلُونَ قُوَاهُمْ فِي إِدْرَاكِ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا أَعْطَاهُمُ اللَّهُ. وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ النَّافِعَةَ، وَكَذَلِكَ مَا تَفَرَّعَ عَنْهَا مِنْ أَقْسِيَةِ صَحِيحَةٍ وَمُنَاسِبَاتٍ حَكِيمَةٍ، وَكُلُّ عِلْمٍ أَعَانَ عَلَى ذَلِكَ، أَوْ أَزَرَهُ، أَوْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ عِلْمٌ شَرْعِيٌّ، كَمَا أَنَّ مَا ضَادَّهُ وَنَاقِضُهُ فَهُوَ عِلْمٌ بَاطِلٌ، فَهَذَا طَرِيقُهُمْ فِي الْعِلْمِ. وَأَمَّا طَرِيقُهُمْ فِي الْعَمَلِ؛ فَإِنَّهُمْ يَتَقَرَّبُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالتَّصَدِيقِ، وَالاعْتِرَافِ التَّامِّ بِعَقَائِدِ الْإِيمَانِ الَّتِي هِيَ أَصْلُ الْعِبَادَاتِ وَأَسَاسُهَا. ثُمَّ يَتَقَرَّبُونَ لَهُ بِأَدَاءِ فَرَائِضِ اللَّهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِحَقِّهِ، وَحُقُوقِ عِبَادِهِ، مَعَ الْإِكْتِسَارِ مِنَ النَّوَافِلِ، وَبِتَرْكِ الْمُحَرَّمَاتِ وَالْمَنْهِيَّاتِ تَعَبُّدًا لِلَّهِ تَعَالَى. وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ إِلَّا كُلَّ عَمَلٍ خَالِصٍ لِرُؤُوسِهِ الْكَرِيمِ، مَسْلُوكًا فِيهِ طَرِيقَ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ، وَيَسْتَعِينُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي سُلُوكِ هَذِهِ الطُّرُقِ النَّافِعَةِ؛ الَّتِي



مختصر في أصول العقائد

جامع شيخ الإسلام ابن تيمية

هِيَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ الْمُوَصِّلُ إِلَى كُلِّ خَيْرٍ وَفَلَاحٍ، وَسَعَادَةٍ عَاجِلَةٍ  
وَأَجَلَةٍ؛ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.